



مجلس قضاء تبيازة: □

10 قضايا منذ دخول قانون المضاربة حيّز التنفيذ

سجل مجلس قضاء تبيازة معالجة 10 قضايا خاصة بمكافحة المضاربة والأنشطة التجارية غير الشرعية منذ صدور القانون الخاص بمكافحة المضاربة نهاية شهر ديسمبر الماضي حسب ما كشف عنه أمس السبت وكيل الجمهورية لدى محكمة شرشال بولاية تبيازة. وأوضح كمال شنوف على هامش يوم دراسي نظم بمجلس قضاء تبيازة حول مكافحة المضاربة غير المشروعة أن المحاكم الخمسة التابعة لاختصاص المجلس (المشراقة والمقلية وتبيازة وشرشال وحجوط) عالجت منذ دخول القانون 21/15 المؤرخ في 28 ديسمبر الماضي 10 قضايا تتعلق بتخزين مواد غذائية بغرض خلق المندرة ورفع الأسعار سيما منها المواد ذات الاستهلاك الواسع على غرار السميد والبطاطا والحليب والزيت.

وأشار في هذا السياق إلى أن وزارة العدل سجلت خلال الأسبوع الأول من دخول القانون المذكور سابقا حيز التنفيذ 100 قضية أسفرت عن توقيف 68 شخصا متورطا في جريمة المضاربة 64 منهم أصدرت قضاة التحقيق على المستوى الوطني في حقهم أمر بالإيداع.

وبخصوص اليوم الدراسي تطرق وكيل الجمهورية لدى محكمة شرشال خلال هذا اليوم الدراسي الذي شارك فيه أعوان مديريتي التجارة والضرائب وكذا أعوان الضبطية القضائية من الدرك والشرطة الوطنيين إلى تبيان جميع أركان الجريمة وإجراءاتها وعقوباتها.

وشدد في هذا السياق على أن قانون مكافحة المضاربة ليس موجها ضد التجار النزهاء الذين يمارسون نشاطهم في كنف إحترام التنظيمات والقواعد التجارية المعمول بها مبرزا أنه جاء لردع كل المخالفين والجشعين الذين يعملون على إستنزاف جيوب المواطنين مما يؤثر على القدرة الشرائية بشكل ملموس.

من جهته أكد رئيس مجلس قضاء تبيازة محمد بودربالة لدى إشرافه رفقة النائب العام لدى نفس المجلس محمد كربوب على إفتتاح هذا اللقاء على أن جوهر هذا القانون الذي تم سنه في ظرف اقتصادي دولي خاص بسبب تأثيرات جائحة كورونا يرمي لأخلقة الممارسات التجارية أكثر منه ردع المخالفين.

كما أبرز أهمية اللقاء التي تكمن - حسب ذات المتحدث - في نوعية المشاركين الذين يعتبرون جميعا فاعلين وحلقات أساسية في مسار تطبيق قانون مكافحة المضاربة وأخلقة الممارسات التجارية وضبط السوق من أعوان التجارة إلى أعوان الأمن العمومي والشرطة العامة وكذا مصالح الدرك الوطني وجهاز العدالة بشقيه قضاة النيابة وقضاة الحكم.

